

«ممثلو الأزهر» يؤكدون دعمهم لاستقرار الوطن

لجنة الـ50 تنجز 22% من الدستور.. والرئيس المصري يستبدل ممثل «النور» بعد اعتذاره لأسباب صحية



انصار الرئيس المعزول مرسي يهتفون بشعارات ضد الداخلية والجيش امام القصر الرئاسي امس الاول (رويترز)

بحيث يحقق آمال المواطنين وطموحاتهم في مستقبل أفضل لمصر. وفي نفس السياق أكد المقرر المساعد للجنة نظام الحكم في لجنة الخمسين محمد عبدالعزيز أن اللجنة تراعى أن يكون هناك فصل بين السلطات وأن يكون نظام الحكم نظام ديمقراطي. وأوضح عبد العزيز في تصريح خاص لقناة «سي بي سي» أن اللجنة تريد أن يكون هناك نظام ديمقراطي للحكم لا يصنع ديكتاتورا. كما كان يحدث من قبل ولا يجعل من رئيس الجمهورية القادم صورة ليس بيده القرار. وشدد على أنه لا بد من وجود توازن بين صلاحيات رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والبرلمان وهذا ما نعمل عليه في لجنة نظام الحكم، لافتا إلى أن اللجنة تستقبل المقترحات وتعمل على تقديمها للجان المختصة في كل مقترح. وعن الكشف عن نسبة كتابة الدستور قال إن لجنة نظام الحكم انجزت حتى الآن نحو 22% من المواد المقترحة انجازها، لافتا إلى أنه لم يتم مناقشة المواد ولكن تم مناقشة الفلسفة العامة لنظام الحكم العام. وردا على سؤال حول ما

مقرر في لجنة

الدستور يطالب

بنظام ديمقراطي

لايخلق ديكتاتورا



القاهرة - وكالات: أصدر رئيس مصر المؤقت المستشار عدلي منصور قرارا جمهوريا أمس باستبدال ممثل حزب النور بلجنة الخمسين. واختار بيدلا عن بسام الزرقا نائب رئيس حزب النور، الذي اعتذر لأسباب صحية محمد إبراهيم عبدالحميد منصور أساسيا، وصالح عبدالمعroud فايد السيد احتياطيا. ومحمد إبراهيم منصور، عضو المجلس الرئاسي في حزب النور وعضو اللجنة التأسيسية، معروف بتصريحاته القوية بخصوص المادة 219 بالدستور، والمختصة بتفسير كلمة مبادئ الشريعة الواردة في المادة الثانية، التي تتحدث عن مصادر التشريع.

وعلى سعيد متصل أكد ممثلو الأزهر في لجنة الدستور دعمهم الدائم لكل ما يحقق استقرار الوطن ويهني مصر وشعبها انتقالاتا دستورا أفضل في ظل الثوابت الوطنية والإسلامية لمصر، والحفاظ على نسجها الواحد ووحدتها الوطنية، وحقوق وحرية مواطنيها وتحقيق العدالة الاجتماعية والإنسانية.

كما أكد ممثلو الأزهر في لجنة الدستور في بيان أمس حرصهم على إنجاز أولى خطوات خريطة طريق المستقبل بتعديل الدستور في أقرب وقت وعلى أكمل وجه،

أكد أن ما يحدث من لجنة الخمسين التفاف أكيد لإلغاء الدستور المستفتى عليه

برهامي: تعديل المادة الثالثة «خطير»

ويعني قبول أديان غير سماوية



ياسر برهامي

القاهرة - وكالات: شن نائب رئيس الدعوة السلفية الشيخ ياسر برهامي، هجوما حادا على أعمال لجنة الخمسين والتعديلات التي أجرتها على بعض مواد دستور 2012، «جاءت الصدمة أعظم فيما فعله لجنة الخمسين ومناقشتها مواد دستور 2012، مادة مادة كأنها تضع دستوراً جديدا وليس فقط تناقش التعديلات التي قدمت على اللجنة العشرة، كما نصت لجنة خارطة الطريق والإعلان الدستوري الصادر عن الرئيس المؤقت، وهو التفاف أكيد وواضح من أجل إلغاء الدستور المستفتى عليه وكتابة دستور جديد باسم التعديل، مع أن الجمع لم يتخبرهم الشعب المصري ولم يفوض هؤلاء الأشخاص». وقال برهامي في بيان له امس الاول «ومهما كان عدد الخارجين في 6/30 فإنهم لم يكونوا يطالبون بإسقاط الدستور ولا أعطوا أحدا تقويضا بذلك، وإنما طالبوا برحيل د.مرسي والإخوان، فسن أين لكم أن تجنوا كل هذه الخنايات على الهوية الإسلامية والمجتمع المصري؟ هل تضعون دستورا أنفسمكم أم للشعب المصري؟ هل

تعبرون عن وجهة نظركم الشخصية أم أنتم ممثلون للشعب المصري؟». وأضاف نائب رئيس الدعوة السلفية «جاءت المقترحات المستفزة التي أصابت البعض بالقيء والغثيان وارتفاع ضغط الدم حقيقة لا مجازا، حتى خشينا بالفعل أن نصاب بحلقة في الخ أو القلب من نحو إضافة كلمة «مدنية» وصفا للدولة، وقد قتلت بحثا في لجنة التأسيسية لدستور 2012، ورفضت بأغلبية ساحقة شارك في رفضها الأزهر الشريف، ومن نحو المطالبة بحذف خاتمة الديانة وخاتمة النوع «ذكر أو أنثى» بزم المساواة بين الرجل والمرأة، كان الحذف هو الذي سيساوي بينهما وكذلك منع كلمة «مبادئ الشريعة الإسلامية» في مادة المساواة بين الرجل والمرأة (بما لا يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية) بدلا من (أحكام الشريعة الإسلامية) التي كان منصوبا عليها في دستور 70». وتابع برهامي: «سمن أخطر الاقتراحات حذف كلمة (مبادئ شرع المصريين من المسيحيين واليهود) ووضع كلمة (غير المسلمين) بدلا منها، والتي تعني بوضوح

تعبون عن وجهة نظركم الشخصية أم أنتم ممثلون للشعب المصري؟». وأضاف نائب رئيس الدعوة السلفية «جاءت المقترحات المستفزة التي أصابت البعض بالقيء والغثيان وارتفاع ضغط الدم حقيقة لا مجازا، حتى خشينا بالفعل أن نصاب بحلقة في الخ أو القلب من نحو إضافة كلمة «مدنية» وصفا للدولة، وقد قتلت بحثا في لجنة التأسيسية لدستور 2012، ورفضت بأغلبية ساحقة شارك في رفضها الأزهر الشريف، ومن نحو المطالبة بحذف خاتمة الديانة وخاتمة النوع «ذكر أو أنثى» بزم المساواة بين الرجل والمرأة، كان الحذف هو الذي سيساوي بينهما وكذلك منع كلمة «مبادئ الشريعة الإسلامية» في مادة المساواة بين الرجل والمرأة (بما لا يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية) بدلا من (أحكام الشريعة الإسلامية) التي كان منصوبا عليها في دستور 70». وتابع برهامي: «سمن أخطر الاقتراحات حذف كلمة (مبادئ شرع المصريين من المسيحيين واليهود) ووضع كلمة (غير المسلمين) بدلا منها، والتي تعني بوضوح

تعبون عن وجهة نظركم الشخصية أم أنتم ممثلون للشعب المصري؟». وأضاف نائب رئيس الدعوة السلفية «جاءت المقترحات المستفزة التي أصابت البعض بالقيء والغثيان وارتفاع ضغط الدم حقيقة لا مجازا، حتى خشينا بالفعل أن نصاب بحلقة في الخ أو القلب من نحو إضافة كلمة «مدنية» وصفا للدولة، وقد قتلت بحثا في لجنة التأسيسية لدستور 2012، ورفضت بأغلبية ساحقة شارك في رفضها الأزهر الشريف، ومن نحو المطالبة بحذف خاتمة الديانة وخاتمة النوع «ذكر أو أنثى» بزم المساواة بين الرجل والمرأة، كان الحذف هو الذي سيساوي بينهما وكذلك منع كلمة «مبادئ الشريعة الإسلامية» في مادة المساواة بين الرجل والمرأة (بما لا يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية) بدلا من (أحكام الشريعة الإسلامية) التي كان منصوبا عليها في دستور 70». وتابع برهامي: «سمن أخطر الاقتراحات حذف كلمة (مبادئ شرع المصريين من المسيحيين واليهود) ووضع كلمة (غير المسلمين) بدلا منها، والتي تعني بوضوح

غزة - أ.ف.ب: أعلن مسؤول في حكومة حماس التي تدير قطاع غزة ان السلطات المصرية أغلقت أمس معبر رفح الحدودي بين القطاع ومصر «حتى إشعار آخر». وقال ماهر ابوصبحه مدير هيئة المعابر في وزارة الداخلية في حكومة حماس في بيان أن «الجانب المصري أبلغنا الليلة قبل الماضية بإغلاق معبر رفح حتى إشعار آخر»، دون إبداء أسباب هذا القرار. وكانت السلطات المصرية أعادت فتح المعبر، وهو المنفذ الوحيد لسكان قطاع غزة البالغ عددهم مليوناً و750 ألف مواطن، على العالم الخارجي يومي الأربعاء والخميس الماضيين لمدة 4 ساعات وفق آلية طارئة لسفر فئات من ذوي الحالات الإنسانية بعد إغلاقه لعدة أيام

والأسرة في الدستور. الى ذلك أعلن اتحاد طلاب مصر أنه سيتم اليوم اختيار رئيس لجنة الخمسين الطلابية لوضع الدستور ونائبه، على غرار لجنة الخمسين للدستور، وذلك في مبنى الاتحاد الرياضي بجامعة القاهرة . ولجنة الخمسين الطلابية لوضع الدستور تحتوي على 4 لجان من بينها لجنة الاستماع، والتي تهدف إلى نشر الوعي بين الطلاب، للمشاركة في وضع الدستور من خلال تنظيم ندوات وجلسات استماع وجولات في المحافظات المختلفة.

الاسكندرية - أ.ش.: بدأت نيابة المدعي العام بالاسكندرية التحقيق في بلاغين تقدم بهما منسق حركة المحامين الثوريين المحامي شريف جاد الله ضد المستشار مرتضى منصور وستمع وكيل نيابة العطارين بالإسكندرية محمد الشربيني لاقوال منسق حركة المحامين الثوريين والذي اتهم المستشار مرتضى منصور «بإذاعة أسرار الدفاع والمخابرات العامة» واصطناع «وثائق أمن الدولة». وقدرت النيابة تحريز «مسيدييات» قدمها مقدم البلاغين وإرسالها إلى مديرية أمن الاسكندرية لتفريغها تهمة الاستدعاء مرتضى منصور ومواجهته بمضمونها، كما أمر محمد الشربيني بضم البلاغين إلى واقعة قيام مرتضى منصور بإهانة القضاء لكي يتم التحقيق فيهم جميعا مع مرتضى منصور بجلسة تحقيق واحدة يتم تحديدها عقب وصول تفريغ الأشرطة من مديرية أمن الاسكندرية.

وأوضح جاد الله في التحقيقات أن من حق مرتضى منصور أن ينتقد حكومة قطر كما يشاء وبما يشاء، لكن أن ينال من أعراض الأسرة الحاكمة فهذا غير مقبول ويستلزم العقاب، وعندما يزوج باسم المخابرات العامة فهذا غير مقبول ويستلزم الردع، موضحا انه ان كان صادقا فهو يذيع سرا من أسرار الدفاع، حيث

سامي عنان «ينفي» إعلانه الترشح للرئاسة

القاهرة - أ.ش.: نفى الفريق سامي عنان رئيس الأركان السابق ما تردد أمس على مواقع التواصل الاجتماعي بشأن إعلانه الترشح لرئاسة الجمهورية. وأكد الفريق سامي عنان، في تصريح لوكالة

لييب: قانون الإدارة المحلية الجديد يمنح سلطات وصلاحيات واسعة للمحافظين

القاهرة - وكالات: أعلن اللواء عادل لبيب وزير التنمية المحلية ان الوزارة تعكف حاليا على تعديل قانون الإدارة المحلية على النحو الذي يسمح بالتوجه نحو اللامركزية ومنح صلاحيات وسلطات أكبر للمحافظين بما يقضي على الروتين والبيروقراطية ويدفع عجلة التنمية إلى الأمام، لافتا إلى أنه سيلتقي خلال الأيام القليلة المقبلة بخبراء الإدارة المحلية والقانون والدستور للوقوف على آخر ما توصلوا إليه من تعديلات تصب في صالح المواطنين، وتهدف إلى تحسين مستوى الخدمات التي تقدمها وحدات الإدارة المحلية، ناهيك عن تحويل المحافظات إلى مناطق جاذبة للاستثمار بهدف رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر والمناطق العشوائية. وأكد لبيب أن القانون الجديد لا يقل أهمية عن الدستور، مشيرا إلى أن القانون الجديد يمنح مزيدا من الصلاحيات للمجالس المحلية المنتخبة ويعظمت الحق في وضع الخطط التنموية وإدارة أعضائها، من حيث العدد وسن الترشح وغيرها

القاهرة - وكالات: أعلن اللواء عادل لبيب وزير التنمية المحلية ان الوزارة تعكف حاليا على تعديل قانون الإدارة المحلية على النحو الذي يسمح بالتوجه نحو اللامركزية ومنح صلاحيات وسلطات أكبر للمحافظين بما يقضي على الروتين والبيروقراطية ويدفع عجلة التنمية إلى الأمام، لافتا إلى أنه سيلتقي خلال الأيام القليلة المقبلة بخبراء الإدارة المحلية والقانون والدستور للوقوف على آخر ما توصلوا إليه من تعديلات تصب في صالح المواطنين، وتهدف إلى تحسين مستوى الخدمات التي تقدمها وحدات الإدارة المحلية، ناهيك عن تحويل المحافظات إلى مناطق جاذبة للاستثمار بهدف رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر والمناطق العشوائية. وأكد لبيب أن القانون الجديد لا يقل أهمية عن الدستور، مشيرا إلى أن القانون الجديد يمنح مزيدا من الصلاحيات للمجالس المحلية المنتخبة ويعظمت الحق في وضع الخطط التنموية وإدارة أعضائها، من حيث العدد وسن الترشح وغيرها

القاهرة - وكالات: أعلن اللواء عادل لبيب وزير التنمية المحلية ان الوزارة تعكف حاليا على تعديل قانون الإدارة المحلية على النحو الذي يسمح بالتوجه نحو اللامركزية ومنح صلاحيات وسلطات أكبر للمحافظين بما يقضي على الروتين والبيروقراطية ويدفع عجلة التنمية إلى الأمام، لافتا إلى أنه سيلتقي خلال الأيام القليلة المقبلة بخبراء الإدارة المحلية والقانون والدستور للوقوف على آخر ما توصلوا إليه من تعديلات تصب في صالح المواطنين، وتهدف إلى تحسين مستوى الخدمات التي تقدمها وحدات الإدارة المحلية، ناهيك عن تحويل المحافظات إلى مناطق جاذبة للاستثمار بهدف رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر والمناطق العشوائية. وأكد لبيب أن القانون الجديد لا يقل أهمية عن الدستور، مشيرا إلى أن القانون الجديد يمنح مزيدا من الصلاحيات للمجالس المحلية المنتخبة ويعظمت الحق في وضع الخطط التنموية وإدارة أعضائها، من حيث العدد وسن الترشح وغيرها

حماس: مصر تغلق معبر رفح مجدداً «حتى إشعار آخر»

غزة - أ.ف.ب: أعلن مسؤول في حكومة حماس التي تدير قطاع غزة ان السلطات المصرية أغلقت أمس معبر رفح الحدودي بين القطاع ومصر «حتى إشعار آخر». وقال ماهر ابوصبحه مدير هيئة المعابر في وزارة الداخلية في حكومة حماس في بيان أن «الجانب المصري أبلغنا الليلة قبل الماضية بإغلاق معبر رفح حتى إشعار آخر»، دون إبداء أسباب هذا القرار. وكانت السلطات المصرية أعادت فتح المعبر، وهو المنفذ الوحيد لسكان قطاع غزة البالغ عددهم مليوناً و750 ألف مواطن، على العالم الخارجي يومي الأربعاء والخميس الماضيين لمدة 4 ساعات وفق آلية طارئة لسفر فئات من ذوي الحالات الإنسانية بعد إغلاقه لعدة أيام

والأسرة في الدستور. الى ذلك أعلن اتحاد طلاب مصر أنه سيتم اليوم اختيار رئيس لجنة الخمسين الطلابية لوضع الدستور ونائبه، على غرار لجنة الخمسين للدستور، وذلك في مبنى الاتحاد الرياضي بجامعة القاهرة . ولجنة الخمسين الطلابية لوضع الدستور تحتوي على 4 لجان من بينها لجنة الاستماع، والتي تهدف إلى نشر الوعي بين الطلاب، للمشاركة في وضع الدستور من خلال تنظيم ندوات وجلسات استماع وجولات في المحافظات المختلفة.

بدء التحقيقات في اتهام مرتضى منصور بإذاعة أسرار الدفاع واصطناع وثائق أمن الدولة

تعتبر كل معلومات المخابرات العامة من أسرار الدفاع طبقا للمادة 85 من قانون العقوبات، وإن كان كاتبها فسيعاقب أيضا. وأضاف بالتحقيقات أن حلقة مرتضى منصور على قناة التحرير مع الإعلامي أحمد موسى انحوت على جريمة اصطناع وتزوير لوثائق جهاز مباحث أمن الدولة، عندما أظهر على شاشات القناة وثائق تخص قطاع مباحث أمن الدولة ومهمورة بتوقيع مديرها وضباطها ومخومة بخاتم «سري جدا» وهي الوثائق التي كانت تتضمن - حسبما أعلن مرتضى منصور - عمليات التحري والمراقبة لبعض الشخصيات العامة المصرية، حيث قرأ مرتضى منصور مضمون هذه الوثائق، وأفاد بأنها تحوي تورط عدد من الشخصيات العامة المصرية في العمل لحساب جهات أجنبية ضد مصالح البلاد، وقد اتهم جاد الله مرتضى منصور باصطناع وتزوير هذه الوثائق، لأنه لا يعقل أن النيابة العامة لم تحرك ساكنا منذ إذاعة هذه الوثائق حتى الآن، وكذلك لا يعقل أن جهاز الأمن الوطني المحترم يقوم بتسريب وثائقه لمرضى منصور، ناهينا عن أن وضع خاتم «سري جدا» على الوثيقة يمنع قانونا من إذاعتها أصلا.

سامي عنان «ينفي» إعلانه الترشح للرئاسة

القاهرة - أ.ش.: نفى الفريق سامي عنان رئيس الأركان السابق ما تردد أمس على مواقع التواصل الاجتماعي بشأن إعلانه الترشح لرئاسة الجمهورية. وأكد الفريق سامي عنان، في تصريح لوكالة

لييب: قانون الإدارة المحلية الجديد يمنح سلطات وصلاحيات واسعة للمحافظين

القاهرة - وكالات: أعلن اللواء عادل لبيب وزير التنمية المحلية ان الوزارة تعكف حاليا على تعديل قانون الإدارة المحلية على النحو الذي يسمح بالتوجه نحو اللامركزية ومنح صلاحيات وسلطات أكبر للمحافظين بما يقضي على الروتين والبيروقراطية ويدفع عجلة التنمية إلى الأمام، لافتا إلى أنه سيلتقي خلال الأيام القليلة المقبلة بخبراء الإدارة المحلية والقانون والدستور للوقوف على آخر ما توصلوا إليه من تعديلات تصب في صالح المواطنين، وتهدف إلى تحسين مستوى الخدمات التي تقدمها وحدات الإدارة المحلية، ناهيك عن تحويل المحافظات إلى مناطق جاذبة للاستثمار بهدف رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر والمناطق العشوائية. وأكد لبيب أن القانون الجديد لا يقل أهمية عن الدستور، مشيرا إلى أن القانون الجديد يمنح مزيدا من الصلاحيات للمجالس المحلية المنتخبة ويعظمت الحق في وضع الخطط التنموية وإدارة أعضائها، من حيث العدد وسن الترشح وغيرها

القاهرة - وكالات: أعلن اللواء عادل لبيب وزير التنمية المحلية ان الوزارة تعكف حاليا على تعديل قانون الإدارة المحلية على النحو الذي يسمح بالتوجه نحو اللامركزية ومنح صلاحيات وسلطات أكبر للمحافظين بما يقضي على الروتين والبيروقراطية ويدفع عجلة التنمية إلى الأمام، لافتا إلى أنه سيلتقي خلال الأيام القليلة المقبلة بخبراء الإدارة المحلية والقانون والدستور للوقوف على آخر ما توصلوا إليه من تعديلات تصب في صالح المواطنين، وتهدف إلى تحسين مستوى الخدمات التي تقدمها وحدات الإدارة المحلية، ناهيك عن تحويل المحافظات إلى مناطق جاذبة للاستثمار بهدف رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر والمناطق العشوائية. وأكد لبيب أن القانون الجديد لا يقل أهمية عن الدستور، مشيرا إلى أن القانون الجديد يمنح مزيدا من الصلاحيات للمجالس المحلية المنتخبة ويعظمت الحق في وضع الخطط التنموية وإدارة أعضائها، من حيث العدد وسن الترشح وغيرها

القاهرة - وكالات: أعلن اللواء عادل لبيب وزير التنمية المحلية ان الوزارة تعكف حاليا على تعديل قانون الإدارة المحلية على النحو الذي يسمح بالتوجه نحو اللامركزية ومنح صلاحيات وسلطات أكبر للمحافظين بما يقضي على الروتين والبيروقراطية ويدفع عجلة التنمية إلى الأمام، لافتا إلى أنه سيلتقي خلال الأيام القليلة المقبلة بخبراء الإدارة المحلية والقانون والدستور للوقوف على آخر ما توصلوا إليه من تعديلات تصب في صالح المواطنين، وتهدف إلى تحسين مستوى الخدمات التي تقدمها وحدات الإدارة المحلية، ناهيك عن تحويل المحافظات إلى مناطق جاذبة للاستثمار بهدف رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر والمناطق العشوائية. وأكد لبيب أن القانون الجديد لا يقل أهمية عن الدستور، مشيرا إلى أن القانون الجديد يمنح مزيدا من الصلاحيات للمجالس المحلية المنتخبة ويعظمت الحق في وضع الخطط التنموية وإدارة أعضائها، من حيث العدد وسن الترشح وغيرها

رفض اقتراح بعقدها داخل إحدى القاعات العسكرية

تأخير إعلان موعد أولى جلسات محاكمة مرسي وقيادات الإخوان.. ومصدر قضائي: ستعقد داخل قاعة محاكمة «مبارك» بأكاديمية الشرطة

العسكري على القضية.

وأشارت المصادر إلى أن المشاورات استقرت على محاكمة الرئيس المعزول داخل قاعة محاكمات أكاديمية الشرطة، لضمان عملية التأمين، وبعد منطقة المحاكمة عن أحداث وسط البلد، على أن يتم تأمين محيط الأكاديمية بإجراءات أمنية غير مسبوقه بالتعاون بين القوات المسلحة والشرطة لمنع أي تواجد لعناصر تخريبية أو محاولات لعرقلة سير المحاكمة.

وأوضح مصدر قضائي ان إجراءات دخول المحاكمة ستتم عن طريق وزير العدل ورئيس محكمة الاستئناف، وأن تصاريح الدخول ستقتصر على أسر الشهداء ودفاع المتهمين والمجنى عليهم، ووسائل الإعلام. وكان المستشار هشام بركات النائب العام قد أمر بإحالة المعزول محمد مرسي و14 آخرين من قيادات وأعضاء تنظيم الإخوان إلى محكمة جنابات القاهرة، لاتهامهم بارتكاب أعمال العنف والتحريض على القتل والبلطجة التي جرت في محيط قصر الاتحادية الرئاسي في 5 ديسمبر من العام الماضي، وتضمنت قائمة المتهمين إلى جانب الرئيس المعزول، كلا من القيادي الإخواني عصام العريان نائب رئيس حزب الحرية والعدالة،

القاهرة - وكالات: أيام قليلة وتبدأ أولى جلسات محاكمة الرئيس المعزول، محمد مرسي، وعدد من قيادات الإخوان المتهمين في قضية أحداث قصر الاتحادية، والمقرر عقدها في بداية شهر أكتوبر المقبل، وحتى الآن لم يتم تحديد موعد أولى الجلسات، وذلك لاحتياجات أمنية من قبل رجال النيابة العامة والأمن خوفا من قيام الإخوان بأي محاولات قد تنفس الجلسة الأولى للمحاكمة.

ومن المقرر ان تكشف الساعات المقبلة عن تاريخ انعقاد أولى جلسات المحاكمة والتي قد تعطلها محكمة الاستئناف في اللحظات الأخيرة، وكانت مصادر أمنية وقضائية قد كشفت ان المحاكمة ستعقد داخل قاعة محاكمة «مبارك» بأكاديمية الشرطة، وأشارت المصادر إلى أن مشاورات عديدة دارت بين وزير العدل وقيادات الداخلية لبحث تحديد مكان أمن لحاكمه الرئيس المعزول وقيادات الإخوان، والمتنظر تحديد موعد أولى جلساتها خلال ساعات، وتم رفض اقتراح يقضي بإقامة المحاكمة داخل إحدى القاعات العسكرية، بإحدى الوحدات التابعة للقوات المسلحة، نظرا لعدم توافق ذلك مع مبادئ حقوق الإنسان، وكون المحاكمة مدنية وليست عسكرية، ولعدم إصباغ التوجه